AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

تقييم كفاءة الاداء لمخازن المواد الغذائيه في واسط للمدة 2010 2015

Evaluation of the performance efficiency of food stores in Wasit for the period 2010-2015

حاتم جبر عطشان[1] **أ.م. د. شيماء فاضل محمد[2]**

جامعة واسط / كلية الإدارة والاقتصاد

المُستخلص :

تهدف الدراسة إلى تحليل واقع عمل مخازن المواد الغذائية في واسط وإجراء عملية تقييم كفاءة الأداء لعملها وماهي امكانياتها في تقديم حجم الخدمات الموكل اليها.

توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات ، وإن أهم استنتاج يتبين بوساطة معيار درجة التصنيع قدرة وإمكانية المخازن على التكيف على وفق قيم الإنتاج ومستلزماته ،نستنتج من خلال احتساب معيار القيمة المضافة بان هناك انخفاضاً في مستوى القيمة المضافة في سنة 2011 اذ بلغت حوالي (26846131) وذلك من خلال مقارنة مع السنة السابقة 2010 اذ كانت حوالي (28389992) نتيجة الضعف الدعم الحكومي والعجز المالي في الموازنة العامة الاتحادية. ويوصي بأنه يجب ضرورة قيام إدارة المخازن بوضع الخطط البحثية والتطويرية من اجل مواكبة التطورات في العملية الإنتاجية في مجال الصناعة الغذائية من خلال التواصل مع المراكز البحثية وأصحاب الخبرات لتحسن مستوى الإنتاج ونوعيته بالاعتماد على الوسائل والأساليب الحديثة في ادارة المخازن .

Abstract:

The study aims to analyze the reality of the work of food stores in Wasit and conduct a process of evaluating the performance efficiency of their work and what are their capabilities in providing the volume of services entrusted to them.

The researcher reached a set of conclusions and recommendations, and the most important conclusion is revealed by the standard of the degree of industrialization, the ability and ability of stores to adapt according to the values of production and its requirements. And that through a comparison with the previous year 2010, as it was about (28389992) as a result of weak government support and the financial deficit in the federal general budget. It is recommended that the warehouse management should set research and development plans in order to keep abreast of developments in the production process in the food industry by communicating with research centers and experts to improve the level and quality of production by relying on modern means and methods in warehouse management.

المقدمة:

لكي يتم تحقيق اهداف المؤسسات الخدمية والإنتاجية بفاعلية وكفاءة عالية لابد لها من أن تولي اهتماماً كبيراً لعملية تقييم كفاءة الأداء بوصفه شرطا اساسيا، والأداة الفعالة التي تمكنها من معرفة مدى الاستخدام والانتفاع من مواردها المادية والبشرية، غير أن أغلب المؤسسات نجدها لا تعطي اهتماماً كبيراً لعملية تقييم كفاءة الأداء ومنها المؤسسات والمصانع الغذائية، لذلك فإن التأكيد على أهمية المعايير المستخدمة في هذه العملية مسألة ضرورية جدا.

1- مشكلة الدراسة

تنطلق مشكلة الدراسة من نظرة مفادها ان عدم إعطاء المؤسسات والمصانع الغذائية في العراق الأهمية الضرورية لمعظم معايير تقييم كفاءة الأداء والمؤشرات الناجمة عن اعمالها المختلفة هو سبب كبير لتراجع ادائها.

2- فرضية الدراسة

تم تحديد فرضية الدراسة من خلال أن هناك انحرافاً وتشويهاً في تقييم معايير ومؤشرات كفاءة الأداء في المصانع والمؤسسات الغذائية عن القيم الواجب توافرها وذلك راجع الى اسباب فنية او ادارية.

3- هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحليل واقع عمل مخازن المواد الغذائية في واسط وإجراء عملية تقييم كفاءة الأداء لعملها وماهي امكانياتها في تقديم حجم الخدمات الموكل اليها.

4- أهمية الدراسة

تتضح أهمية الدراسة من خلال تعزيز أهمية معايير تقييم كفاءة الأداء في المخازن الغذائية وما لهذه المخازن من تأثير وأهمية كبيرة في تقديم خدماتها الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها.

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي لتقييم كفاءة الأداء

أولا: مفهوم تقييم كفاءة الأداء:

هناك مفاهيم عدة تضمنت عملية تقييم كفاءة الأداء، فقد بين مفهومها بأنها عملية فحص تحليل وانتقاد شامل ومخطط لأهداف وطرائق التشغيل ومحاولة استخدام الموارد البشرية والمادية بكفاءة من اجل التحقق من الكفاءة الاقتصادية للموارد واستخدامها بشكل أفضل وبأعلى كفاءة ممكنة لتحقيق الأهداف الموضوعة.[1]

كما يعرف تقييم كفاءة الاداء بانه العمل على قياس مدى انجاز الوحدات التنظيمية لأهدافها الموضوعة وباستخدام معايير ملائمة من اجل اكتشاف نقاط القوة والضعف والبحث عن الأسباب الحقيقية من اجل دعم الجوانب الجيدة وازالة الجوانب السيئة كما ويعرف تقييم الاداء بانه النتيجة التي يتم الحصول عليها في ميادين العمل كالنتائج التي تم تحقيقها لدى ممارسة عمل ما والمعبر عنها بوحدات قياس خاصة، كما ويعرفه اختصاصيون اخرون بانه عملية اتخاذ قرار في نسبة معينة او مقدار معين للإنجاز الذي يؤديه الموظف او المشروع وتزويد هذا الموظف بالبيانات والمعلومات من اجل اجراء تعديل او تطوير في كفاءة ادائه في حالة عدم توافقه مع حجم الإنجاز وتطبيق المعايير[2]

ثانيا: أهمية تقييم كفاءة الأداء:

تتسم عملية تقييم كفاءة الأداء بأن لها أهمية كبيرة ودورا أكبر في المؤسسات والشركات الخدمية والإنتاجية، وتتضح اهميتها في المؤسسات الحكومية بصورة واضحة بوصفها جزءاً متكاملا في المنظمات الاجتماعية ويمكن إجمال أهمية تقييم كفاءة الأداء في الآتي[3] :

1- إن عملية تقييم كفاءة الأداء لها دوراً مهما جدا وضروريا في كل وقت وفي أي نظام اقتصادي من أجل معرفة نقاط الخلل ومحاولة اصلاحها ثم بعد ذلك نلجأ الى تنمية الخصائص الايجابية والعمل على تطويرها.
2- تتضمن عملية تقييم كفاءة الأداء المستمر للوحد ات الخدمية أو الإنتاجية على كشف الاختلالات بصورة سريعة جدا عند بدايتها وهي بذلك تؤدي إلى اتخاذ خطوات التصحيح الحقيقية في تقدير الانحرافات التي حصلت وتوجيه العمل نحو المسار الصحيح.
3- تبين مؤشرات الأداء على المستويات الإدارية المتعددة بوسائل قياس كفاءة الأداء والتخطيط لنشاطاتهم، وهنا نجد أن قراراتهم تركز على حقائق وليس على توقعات فردية.
4- تعد مؤشرات تقييم كفاءة الأداء اساس اجراء المقارنات بين المؤسسات المنتمية إلى القطاع نفسه.

([1])حميد جاسم الجميلي واخرون، الاقتصاد الصناعي، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر،1989، ص 248.
([2])عبد الغفور حسن كنعان، اقتصاديات الإنتاج الصناعي، دار الحدباء للطباعة والنشر، الموصل، العراق،2006، ص367.
([3])حمزة محمود الزبيدي، تقييم الأداء والتبوء بالفشل، دار الورق للنشر والتوزيع، عمان،2004،ص7.

5- تتضمن عملية تقييم كفاءة الأداء المنافسة بين المؤسسات المتشابهة نحو العمل المبدع، فهي تعد نوع من الحوافز ووسيلة لتحفيز الشعور بالانتماء إلى المكان الذي يعمل فيه الفرد.

ثالثا: وظائف تقييم كفاءة الأداء:

ان لتقييم كفاءة الأداء مجموعة من الوظائف تتمثل بالآتي: [1]

1- تنفيذ ومتابعة اهداف الوحدات الإنتاجية سواءا كانت الكمية منها ام القيمية ضمن الخطة المرسومة والمدة الزمنية المحددة.

2- عملية الرقابة على كفاءه الاداء للتأكد من أن الوحدة الإنتاجية تقوم بتنفيذ اهدافها بأعلى درجه من الكفاءة في ضوء الاهداف المحددة.

3- استخراج النتائج من اجل تحديد المراكز الإدارية والإنتاجية المسؤولة عن الانحرافات ومقارنتها مع الاهداف المخطط لها والاهداف المتحققة.

4- وضع الحلول والاساليب الكفيلة بحل المشاكل والاختلالات وايجاد خطوات حاسمة لتجنب الاختلالات في المستقبل.

5- التأكيد على الانسجام بين الخطة الاقتصادية القومية والخطة القطاعية.

6- توضيح نقاط الانحرافات واسبابها ويكون ذلك من خلال بيان نشاطات الوحدات المختلفة للمشروع.

7- التركيز على مدى تحقق اهداف الوحدة الاقتصادية ويتطلب ذلك متابعه تنفيذ الاهداف طبقا للخطة الموضوعة ضمن مدة زمنية محددة.

المبحث الثاني: كفاءة مخازن الأغذية والمواد المخزونة

أولا: تخطيط المخزون

يتضمن تخطيط المخزون تحديد اهم الأهداف والإجراءات والقواعد الضرورية وبرامج الاستثمار في المخزون، ويشمل ذلك عددا من المضامين من أهمها ما يأتي: [2]

1- تحديد الأهداف الضرورية المطلوب تحقيقها من جراء الاستثمار في المخزون.

2- تقدير حجم الاحتياجات المستقبلية من كل نوع من الانواع المخزونة.

3- تحديد المواعيد المناسبة التي يجب أن يتوافر فيها كل نوع.

4- تحديد قيمة الاستثمار المالي والحجم المطلوب لتوفير هذه الانواع ومصادر التمويل.

5- تحديد كيفية توفير الأصناف المطلوبة، وما يرتبط بذلك من سياسات وإجراءات مختلفة.

6- تحديد السياسات والإجراءات والقواعد الخاصة بالاحتفاظ بالمخزون.

ثانيا: مراقبة المخزون

تشمل مراقبة المخزون الأنشطة جميعها التي تتضمن تصميم أو اختيار الأساليب والطرق المناسبة للتأكد من سلامة الإجراءات الخاصة بتوفير الاحتياجات الضرورية من المواد وتخزينها حتى وقت احتياجها، وبما يتضمن استمرار

---

(1) شحاذة نظمي، إدارة الموارد البشرية ، طبعة أولى، دار الصفاء للطباعة و النشر و التوزيع، عمان، 2000 ،ص7.

(2) حسين سلمان زكي، نموذج رياضي مقترح لتخصيص التكاليف والتكاليف المشتركة في المؤسسات الصناعية في ضوء نظرية الوكالة"، مجلة الإدارة العامة، المجلد ٤٠ ،العدد الأول، الرياض، السعودية، ص93.

الالتزام بتوفير احتياجات المؤسسات التي تطالب بالكميات والانواع المطلوبة على وفق المواصفات وفي المواعيد التي تم تحديدها، ويضمن استخدام الأموال المستثمرة بصورة صحيحة في هذه المواد.

ان عملية الرقابة الالية على المخزون، سواء اكانت على مخزون خامات أم منتج تام، من أهم عمليات الرقابة بالمؤسسة والنظام الآلي يلتزم بجميع التحركات المخزنية المعتادة، كذلك يمكن لنظام المخازن من متابعة الرقم المتسلسل لكل نوع والمثبت من قبل المعمل او الشركة او المؤسسة أو متابعة انتهاء تاريخ النفاد، ويعمل النظام بصورة متناسقة مع نظام المبيعات ونظام المشتريات. [1]

ثالثاً: تكاليف المخزون:

اذ يتم التفكير والعمل الحقيقي المستمر نحو تقليل تكاليف التخزين، والجدير بالذكر أن المواد الموجودة في المخازن يترتب عليها التكاليف الاتية: [2]

1- كلفة رأس المال.

ان قيمة المواد المخزونة وقيمة المخازن تعد اموالا مجمدة لا يتم فيها تدوير الاستثمار بالشكل المستمر، وفي الوقت ذاته يتم التقليل من قيمة النقد الموجود بما يساوي قيمة المخزون، مما يقلل من حجم العوائد في استثمار الاموال.

2- كلفة التخزين.

وهي تشمل تكاليف ايجار المخازن إذا كانت مؤجرة او قيمة الاستهلاك لأبنية المخازن ان كانت مملوكة للمؤسسة وتشمل تكاليف العمالة التي تشرف على التخزين وتكلفة الانارة والتداول وتكاليف المحافظة على المخزون من تكييف وغير ذلك من مصاريف تدفع لهذا العمل وتكاليف اقساط التامين على المخازن والمواد المخزونة.

3- كلفة المخاطرة

قد تعاني المواد المخزونة من التلف نتيجة طول مدة التخزين او قد يصبح المخزون قديماً بما يجعله منتهي الصلاحية او الفائدة او يقل من قيمته كثيرا، وهذه الكلفة تكون مرتفعة في بعض انواع المخزون مثل مخزون المواد الغذائية والمنتجات التي ترتبط ارتباطا قويا بالتطور التكنولوجي، لذلك تسمى هذه التكلفة بتكلفة المخاطرة.

4- كلفة نفاد المخزون:

قد لا تستطيع المؤسسة ان تلبي الطلبيات بسبب نفاد المخزون الخاص بالمنتج النهائي او نفاد بعض المواد الخام التي تدخل في العملية الانتاجية وبالتالي تكلف خسارة للعائد الذي كان بالإمكان ان يتحقق، وان عدم توافر المنتجات قد يجعل العملاء او الزبائن تتجه الى منتج آخر منافس وبالتالي تكون خسارة العملاء.

(2) حسين سلمان زكي، مصدر سبق ذكره، ص94.
(1) عبد الغفور حسن كنعان، مصدر سبق ذكره ،ص58.

رابعاً : شروط السلامة وانوع الرقابة على المخازن، :

1- أثناء إنشاء المخازن:

أ- يجب إقامة المخازن كلها من مواد غير قابلة للاحتراق، وأن يكون للمخزن أكثر من مكان للخروج.

ب- توفير فتحات للإنارة ويجب أن تكون هناك فتحات للتهوية بالسقف وأيضاً ضرورة توفير فتحات للتهوية في أعلى مستوى للحاجز الأرضي لضمان تجديد مثالي للهواء، كما يجب ان يكون عند استخدام الانارة والتهوية أن تكون التجهيزات جميعها من الأنواع التي تحقق شروط السلامة بحيث لا تكون سبباً في حدوث حرائق داخل المخازن.

ج- يجب أن تكون جميع التوصيلات والتجهيزات الكهربائية داخل المخازن مركبة وفق الأصول والمواصفات الفنية التي تضمن سلامة المخازن من خطر الحريق ولا يسمح بأجراء أي تعديلات أو إضافات إلا تحت أشراف المسئولين عن الكهرباء.

د- يجب تزويد كل المخازن بقواطع خاصة لفصل التيار الكهربائي عند نهاية الدوام أو في حالات الطوارئ الخاصة.

ه- يجب ان يكون تجهيز المخــازن بمعدات الإطفاء التي تتناسب بشكل كبير مع المساحات المخصصة لها ونوعية المواد التي سيتم تخزينها بالمخازن، ويراعى في ذلك تجهيز مخازن المواد الكيماوية بنظام للإطفاء الذاتي وذلك لان لها درجة عالية من الخطورة.

و- يجب ان يتم تجهيز المخـازن بأنظمة الإنذار الخاصة بالحريق وتوصيلها بغرف وكاميرا المراقبة الخاصة بالدفاع المدني والحريق وذلك لضمان أعلام الفرق المتخصصة بالدفاع المدني بحالة حدوث الحريق مما يضمن انتقالها بسرعة كبيرة من اجل اخماد الحريق.

ز- يجب أن تكون الأبواب والفتحـات من الأنواع التي تقاوم النيران ويجب أن تبقى مغلقة بصفة دائمة أو أن تكون من الأنواع التي تقوم بعملية الغلق تلقائياً عند حدوث حرائق حتى لا تكون وسيلة لانتشار النيران منها.

ح- يجب أن تكون الجدران الخارجية المحيطة بالمخازن تمتاز بالارتفاع الذي يضمن عدم تسلقها وكذلك بناء غرفة الحراس عند البوابة الرئيسية للمخازن وتجهيزها بمعدات السلامة ولوحة إنذار الحريق الرئيسية ونظام للمراقبة التلفزيونية حتى يتسنى للحارس مراقبة المخازن ضد الحريق أو السرقة.

ط- يجب أن تكون الأرضيات مناسبة لطبيعة المعدات المستخدمة في نقل وتخزين المواد داخل المخازن.

ي- يجب تقسيم المخازن ذات المساحات الكبيرة إلى وحدات صغيرة وذلك بإقامة فواصل من مواد مقاومة للنيران بحيث يصعب نفاذ الحريق منها وبذلك يمكن حصر الحريق داخل الحيز المحدود دون الانتشار إلى باقي المبنى.

2- أثناء التخزين: [1].

أ - يجب تصنيف المواد المخزنة حسب طبيعتها وخصائصها وتنفيذ التعليمات المكتوبة عليها والخاصة بها ومراعاة تجانسها عند التخزين بحيث يتم تخزين كل نوع مميز من المواد لوحده حتى يسهل التعرف على الوسـائل المناسبة لمكافحة الحريق والتي تناسب نوعية المواد المخزونة.

ب - يجب مراعاة الترتيب الجيد عند تخزين المواد وذلك بتحديد مواقع الخزن بعلامات واضحة على الأرضيات ويتم الالتزام بها بصفة مستمرة.

ج - ان يكون مستوى ارتفاع السقف مناسبا

(1) عدي ناهي حسن، التحليل المكاني لمخازن تجارة المواد الغذائية في مدينة بغداد، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2016 ، ص19.

د - يجب أن يتم وضع المواد المخزنة على قوائم ورفوف معدنية ولا يتم وضعها على الأرض مباشرة لحمايتها من التلف.

هـ - يجب التفتيش الدوري على التجهيزات الكهربائية للتأكد من سلامتها لمنع حدوث أي تماس كهربائي نتيجة خلل في التركيبات الكهربائية الموصلة بالمخازن.

و - يجب أن يمنع التدخين نهائياً داخل المخازن مع التشديد في تنفيذ ذلك بكل حزم ويتم تعليق العلامات التحذيرية الدالة على ذلك بمكان ظاهر.

ز - يجب استخدام المفاتيح والوصلات الكهربائية التي لا تحدث شرر بأماكن تخزين المواد التي ينبعث منها أبخرة مع العناية بالتهوية المستمرة حتى لا تتراكم الأبخرة.

ح - يجب أن تحفظ مفاتيح المخازن بعد انتهاء الدوام في دواليب ذات واجهة زجاجية في مكان مأمون وتحت الحراسة لفتح هذه المخازن عند حدوث حرائق أو في حالات الطوارئ وأن يتم إبلاغ الجهات المختصة فور فقدان أي منها.

ك - يجب أتباع الأسس والقواعد العلمية في عمليات تسليم وتسلم المواد الواردة والمنصرفة لضمان فرض الرقابة عليها والحفاظ عليها دون ضياع.

ل - يجب منع دخول غير المختصين داخل المخازن ووضع النظام المناسب لفرض الرقابة اللازمة لعملية الدخول والخروج للمخازن لحفظ الآمن بها

3- أنواع الرقابة على المخزون.

تختلف أنواع الرقابة على المخزون طبقا لما تهدف إليه فمثلا تصنف الرقابة على أساس الوقت إلى رقابة قبلية ورقابة أثناء التنفيذ ورقابة تأتي بعد التنفيذ وعلى أساس المصدر تصنف إلى رقابة داخلية، ورقابة خارجية، وعلى اساس الأهداف تصنف إلى رقابة سلبية ورقابة إيجابية ،وعلى أساس مجال الرقابة يتم تصنيفها إلى رقابة إدارية ورقابة مالية ورقابة فنية ولكن الرقابة الضرورية هي ما يسمى بالرقابة النوعية، والرقابة الكمية، ورقابة التكلفة، والرقابة الزمانية وهي كما يأتي: [1].

أ- **الرقابة النوعية:** يهدف هذا النوع إلى التأكد من مواصفات الأنواع التي يتم استلامها أو صرفها أو حفظها في المخازن ومدى مطابقتها للمواصفات التي يتم الاتفاق عليها، وعادة ما يتم ترميز الأصناف لغرض ضبط النوع ومراقبته، كما وتتم عملية رقابة النوع من خلال الفحص الفعلي والتأكد من عدم الخطأ أثناء الاستلام أو حدوث تلف أو استبدال أو خطأ أثناء الحفظ أو من وجود أصناف فاسدة أو راكدة أو منتهية الصلاحية أو التي لا تصلح للإنتاج أو منخفضة الجودة ولا تصلح لإنتاج سلعة أو خدمة منافسة في السوق .

ب- **الرقابة الكمية** : ويشمل هذا النوع كل من الرقابة المباشرة على مقدار الوحدات المستلمة أو المخزنة من كل نوع وذلك من خلال عقد التوريد في حالة الاستلام أو بطاقة التصنيف أو السجلات المخزنية في حالة الجرد والرقابة الشاملة لمقادير الأصناف المخزنة والرقابة من خلال الجرد ، ورقابة الإدارة العليا دوريا أو حسب الظروف والتأكد من مقادير وقيم المخزون

(1) هدى صالح محمد، معوقات انتاج وتسويق الخضر والفاكهة في الأسواق العربية خلال المدة من 2003-2007، رسالة ماجستير، التخطيط التنموي، جامعة القاهرة، 2009،ص63.

من الأصناف المختلفة ومدى مطابقتها لمستويات التخزين المحددة والأرصدة مع ما هو متاح في الواقع العملي من الأصناف المختلفة وما تم توريده للمخازن أو صرفه منها ومن خلال هذا النوع من الرقابة يمكن أن نكتشف أي ركود أو اختلاف أو نقص في عدد الوحدات سواء أثناء استلام المواد أو أثناء حفظها ثم معالجة ذلك وتلافي حدوثه في المستقبل .

ج- **الرقابة الكلف**: يركز هذا النوع من الرقابة على الكلفة والعائد الخاص بكل نوع من المخزون حيث يهدف هذا النوع إلى اجراء عملية ضبط عملية الاستثمار في المخزون وتخفيض كلف الشراء والتأمين والنقل والاستلام والفحص والتألف والتكاليف الناتجة عن عدم توفر المواد وما ينجم عن ذلك من خسائر مادية ومعنوية للمؤسسة ويتم ذلك من خلال التعرف على حجم الاستثمار والتكاليف المختلفة المتعلقة بالمواد المخزونة ومدى تطابق التكاليف الفعلية مع ما حدد مسبقاً ومنع أي خلل يحدث في هذا المجال.

د- **الرقابة الزمانية:** عادة ما تحدد مدة لإعادة الشراء وزمن التخزين للصنف حتى لا يتلف بمضي المدة وزمن استخدام الأصناف ومواعيد الجرد وزمن إنجاز كل عنصر من عناصر العمل والذي يترجم على شكل برنامج زمني.. إلخ حيث تمثل هذه الفترات الأساس الذي يتم على ضوئه متابعة سير العمل في المخازن وتلافي تأخير الشراء وتقادم المواد أو انتهاء صلاحيتها أو تجاوز الفترة المحددة لاستخدامها وبالتالي تجنيب المنظمة المشاكل الناجمة عن ذلك.

4- شروط التفتيش:

يعتمد الحفظ الجيد للغذاء على معرفة الظروف المناسبة لتخزين كل نوع من المواد الغذائية لحمايته من التلوث إذ إن ارتفاع الرطوبة ودرجة الحرارة تساعد علي نمو وتكاثر الفايروسات، ويعد التحكم في درجة الحرارة من أكثر الوسائل فعالية في اتلاف المواد الغذائية أثناء الحد من خطورة الفايروسات والمايكروبات ومنعها من ان تتكاثر اثناء عملية التخزين، لذا يجب حفظ الاغذية في درجات الحرارة المناسبة سواء اكانت مبردة أو مجمدة، ويأتي دور الرقابة الفعال للتأكد من أن أنظمة التبريد والتجميد تعمل بكفاءة مناسبة مع التأكد من توفير البديل في حالة حدوث خلل معين، اذ يتم التأكد من أن وحدات التبريد العاملة تكون عند درجة حرارة ملائمة[1].

المبحث الثالث : الجانب العملي لتقييم كفاءة أداء المخازن الغذائية في محافظة واسط للمدة 2010-2015

اولاً: القيمة المضافة:

يعد معيار القيمة المضافة من المعايير الاقتصادية التي يمكن الوصول بوساطتها على مدى كفاءة الوحدات في استخدام موارد المتاحة ، ومما يعكس عن قيمة ما اضافته الوحدات الاقتصادية والخدمية التي تستخدم الأنشطة الذاتية كافة والممول اليها من باقي المؤسسات الأخرى لغرض الإيفاء بالتزاماتها الى الإقرار لتقديم افضل مستوى من الاشباع ، كونها أحد

(1) رقية خلف حميد الجبوري، السياسة الزراعية وأثرها في الامن الغذائي في بعض البلدان العربية، اطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد، 2011،ص25.

واجباتها الأساسية اتجاه رعاياها ، ومن ثم قياس مساهمة المؤسسات الخدمية لتكوين الدخل القومي ومدى تحقيق الكفاءة وعلاقتها بالأسلوب الأمثل [1]

معايير القيمة المضافة = قيمة الإنتاج – قيمة مستلزمات الإنتاج

إنّ ما يميز هذا المعيار استخدامه بأكثر في عملية تقييم الأداء الاقتصادي وأن أهم ما يميزه بصفه عامة في عملية التقييم الأداء في المميزات التالية:

أ- عدم تأثير بتكاليف مستلزمات الإنتاج الخدمة منها أو السلعية كما تتأثر بها الأرباح والمبيعات والإنتاج بصفة عامة .

ب- القيمة المضافة : تمثل مقدار ما أضافته المنشأة أو الوحدة الاقتصادية الى الناتج المحلي الإجمالي ، مما يعكس عن القيم المتحققة منه، كلما ارتفعت القيمة المضافة يدل على زيادة مساهمتها في الدخل الذي يعود الى أفراد المجتمع بوصفهم أصحاب عوامل الإنتاج.[2]

الجدول (1) معيار القيمة المضافة لمخازن والاقضية في محافظة واسط 2010-2015

السنوات	قيمة الإنتاج	قيمة المستلزمات الإنتاج الاجمالية	القيمة المضافة
2010	**38370232**	**9980240**	**28389992**
2011	**41103571**	**14257440**	**26846131**
2012	**46348715**	**20367760**	**25980955**
2013	**49408523**	**29096800**	**20311723**
2014	**72895978**	**41566840**	**31329138**
2015	**76640610**	**59381200**	**17259410**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الرسمية من وزارة الزراعة، مديرية محافظة واسط، قسم التخطيط والمتابعة، وكميات الإنتاج الزراعي للمدة 2010-2015.

يبين لنا الجدول أعلاه قيمة الإنتاج السنوي لمحافظة واسط من المحاصيل الزراعية الاجمالية فضلاً عن الإيرادات السنوية المستحصلة من المنافذ الحدودية وغيرها من الأنشطة الإنتاجية أما مستلزمات الإنتاج تشمل (المستلزمات السلعية، والمستلزمات الخدمية)، إذ يلاحظ عن طريق الجدول (1) إن القيمة المضافة لسنة 2010 بلغت (28389992) دينار ، أذ يتبين هذه النسب مقدار التغير الحاصل للسنوات القادمة يكون نتيجة اتخاذ إجراءات من قبل وزارة التجارة تكون هذه الحصص التموينية هي مخصصة إلى أصحاب الدخل المحدود الذي تتراوح دخولهم بين 750 الف دينار للعائلة الواحدة ، أما في سنة 2011 بلغت القيمة المضافة (26846131) أذ تعد هذه النسبة منخفضة بسبب ضعف الدعم الحكومي في تلك السنة بسبب العجز المالي في الموازنة الاتحادية ، أما في سنة 2012 بلغت القيمة المضافة (2598095) أذ تعد هذه النسب كذلك نحو الانخفاض بسبب العجز المالي في الموازنة التشغيلية ،فضلاً عن قلة

(1) أحمد عبد الله سلمان الوائلي، اختيار مؤرات ومعايير تقويم الأداء الاقتصادي والمالي- دراسة تطبيقية لشركة صناعة الاصباغ الحديثة- قطاع مختلط، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2003، ص40.

(2) محمد هشام خواجيك، دراسة الجدوى للمشروعات الصناعية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2004، ص471.

الاهتمام في الجوانب الغذائية من قبل الحكومة والاكتفاء بالمشاريع التشغيلية الأخرى كالاجور والمرتبات المالية الخاصة التي تمس الأنشطة السيادية ،أما في سنة 2013 بلغت (203117233) أذ استمرت بالانخفاض بسبب التغلب في الأسعار على المستوى الدولي والإقليمي والاكتفاء بتوصيات صندوق النقد الدولي من رفع الدعم الحكومي للخدمات الحكومية كافة على الرغم من الزيادة السكانية ،أذ بلغت ما مقداره (2.7%) كل هذه الاعداد من الزيادة في السكان تحتاج الى رعاية أوليه فضلاً عن توفير الغذاء اللازم لها وكل هذه الخدمات تحتاج الى بنى تحتية ، إذ تلاحظ افتقار إدارة المخازن الى الأسس التنظيمية كافة في المحافظة ، وقلة التوسع في إنشاء مخازن ذات مواصفات عالمية ،أما سنة (2014) بلغت مقدار القيمة المضافة (31329138)إذ تعد هذه النسبة هي الأعلى بين سنوات الدراسة ويعود ذلك الى زيادة التخصيصات المالية خصوصاً في الثلث الأخير من تلك السنة بسبب أزمة داعش التي احتلت ثلث مناطق العراق مما أدى الى زيادة اعداد النازحين الى مناطق الوسط والجنوب من البلد وخصوصاً في محافظة واسط إذ سعت الدولة الى زيادة الجهود الخدمية الى سكان تلك المناطق مما زاد من أعباء الإدارة العامة للمخازن من ما تعاني من ضعف التخصيص المالي فضلاً عن ضيق المساحات وخروج المخازن عن الخدمة بسبب تجاوزها العمر الاقتصادي كل هذا أثر بصورة مباشرة على جودة المواد الغذائية ،أذ تعاني أكثر المواد من تلف جزئي بسبب سوء التخزين على الرغم من قلة المدة المخصصة بين مدة التخزين والتوزيع، أما سنة 2015، إذ بلغت مقدار القيمة المضافة (17259290) تعد هذه النسبة هي الأكثر انخفاضاً لسنوات الدراسة ويعود ذلك الى ضعف التخصيص الحكومي والاعتماد على وجبات الطوارئ في توزيع الحصص التموينية بسبب سيطرة الجماعات الإرهابية على المخازن في محافظة الانبار التي تعد الأولى لإنتاج محصول الحنطة الذي يعد من الحبوب الاستراتيجية ذات الأثر المباشر على حياة الناس كون محافظة الانبار تحتل المرتبة الأولى بين محافظات العراق في انتاج المحاصيل الاستراتيجية (الحنطة والشعير) وامتلاكها مساحات واسعة للخزن والتدوير ، أذ يقابل وذلك ضعف الحكومة المركزية بالتوجه نحو امتلاكها مخازن واسعة والاكتفاء على تعويض العجز عن طريق الاستيراد من الدول المجاورة لسد النقص الحاصل مما أثر على المستوى الاقتصادي وخصوصاً الناتج المحلي الإجمالي .

وتم استخدام معيار القيمة المضافة لإدارة مخازن محافظة واسط ،وبيان قدرتها على خلق قيم جديدة متولدة من العمليات الإنتاجية، ومدى قدرتها على أضافة تكوين الناتج القومي والدخل القومي ، إذ يلاحظ بلغت القيمة المضافة أعلى مستوياتها في سنة 2014 إذ بلغت (31329138) وتعد هذه النسبة هي الأعلى السنوات كافة ،ويعود ذلك بسبب عدم استقرارها ترتفع احياناً وتنخفض اعتماداً على قيم مستلزمات الإنتاج كل هذه أثر مباشر على المتغيرات المستقلة (استهلاك والاستثمار والإنتاج والأجور)، ويتبين من ذلك هناك تذبذب في قيم ومستلزمات الإنتاج السنوية وهذا يعود الى القرارات الحكومية مما اثر على رسم سياسة استراتيجية بعيدة الآمد في خلق توجيهات نحو أقامت مخازن جديدة سعياً منها الى تطوير مخصصات البطاقة

التموينية كشرط أساسي منها لتوفير الغذاء الى الافراد داخل البلد كل هذه التطورات تعطي انطباع حول السياسة الاقتصادية المستقبلية للبلد عن طريق التوسع في زيادة المخصصات البطاقة التموينية الى الافراد بغية توفير بيئة آمنة لبعض شرائح المجتمع الذين هم دون حد الكفاف ويلحظ من ذلك ضعف الأجهزة الإدارية في محافظة واسط عن التوسع في فتح قنوات جديدة الاستحداث أساليب أكثر أمان عن طريق استغلال نقاط القوه التي تمتلكها محافظة واسط كثاني منتج الى أحد المفردات الأساسية في البطاقة التموينية من السلع الوسيطة من الحبوب الاستراتيجية المهمة (الحنطة والشعير والذرة) كون الأخيرة تعد عامل مهم كمادة غذائية أساسية لأكبر شريحة ممكنة في المحافظة ، فضلاً عن أكتفائهم بالاساليب التقليدية من عملية التوزيع المباشر لمفردات الغذائية من البطاقة التموينية كافة من المخازن الى الوكلاء وافتقارهم الى سياسة الرقابة الدورية لفروع التجزئة في المحافظة كافة.

ثانياً: الكفاءة الإنتاجية :

يبين لنا هذه المعيار قدرة المخازن على استيعاب أكبر كميات من المواد المستهلكة من مفردات البطاقة التموينية ، إذ تعد الكفاءة هذا عنصر أساسي في تحقيق أكبر كميات ممكنة من القدرة الاستيعابية لمفردات الغذائية من أبناء المحافظة كافة ، فهي هنا تؤدي الى زيادة المخزون الغذائي الصافي المعد للاستهلاك المباشر لأكبر مدة ممكنة ،رغبة منها الى زيادة الفائض الغذائي كخطوات أولية نحو التميز بين الاستراتيجي كل هذا يعد بسبب التقلبات في الأسعار المواد الغذائية بسبب التغير في مخزون الحبوب الاستراتيجية على مستوى الدولي ، وللقياس مستويات الكفاءة الإنتاجية (دور المخازن) أهميتها الخاصة في رسم السياسات والمناهج التنموية لأنها تعين المختصين لبيان نقاط القوة والضعف في الأنشطة الخدمية لكافة اقسام التميز بين وحدات النقل داخل المحافظة للمشاريع الخدمية للقطاعات الغذائية داخل المحافظة كونها تمس أكبر قدر ممكن من تغذية الافراد من ذوي الدخل المحدود داخل مركز المحافظة والبالغ عددهم (1484530) [1]، في الجدول التالي يمكن توضيح درجة الكفاءة في مخازن محافظة واسط للمواد الغذائية مع بيان قدرة استغلال وحماية منتجات الغذائية لأكبر صورة ممكنة كونها مدعومة من قبل الحكومة وتعطى بأسعار رمزية جداً الى الافراد المستحقين.

الجدول (2) درجة الكفاءة في مخازن محافظة واسط للمواد الغذائية للمدة 2010-2015

السنوات	قيمة المضافة	قيمة الإنتاج	درجة الكفاءة الانتاجية
2010	**28389992**	**38370232**	**0,73**
2011	**26846131**	**41103571**	**0,65**
2012	**25980955**	**46348715**	**0,56**
2013	**20311723**	**49408523**	**0,41**

([1]) أحمد براهيم محمد، دور المنشأة الصناعية الصغيرة في عملية التنمية في العراق للمدة 1990-2013، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد78، 2009، ص169.

0,43	72895978	31329138	2014
0,22	76640610	17259410	2015

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وحدة التخطيط والمتابعة لشعبة إدارة المخازن في محافظة واسط للمدة 2010-2015.

يبين لنا الجدول (2) درجة الكفاءة الى مخازن المواد الغذائية في محافظة واسط ، يبين لنا أنه يسير باتجاه غير مستقر ومتذبذب لكافة سنوات الدراسة 2010-2015، أذ يبين عدم استقرار النتائج النهائية لمعيار درجة الكفاءة بصورة عامة ، أذ يلاحظ في سنة 2010 بلغت مقدار الكفاءة الإنتاجية (0,73) أذ تعد هذه النسبة هي الأعلى سنوات الدراسة كافة ، ويعزز هذا الاكتفاء الى زيادة الاهتمام في مفردات البطاقة الوطنية ، مما يعكس مقدار الارتفاع والانخفاض القدرة التخزينية لمدات أطول عن المدة المعتاد عليها وعادةً ما تكون محدودة أقصر مدة ممكنة (3) أيام من قبل وزارة التجارة ويعود ذلك الى تدني مستوى المخازن وعدم وجود وحدات تبريد مركزية تتناسب مع صلاحية وحدة التخزين للمواد الغذائية حسب اصنافها ففي سنة 2010 بلغ مقدار التخزين (7) أيام كحد اقصى من الكفاءة الإنتاجية لوحدات التخزين والنقل في مركز المحافظة، أما في سنة 2011 بلغت درجة الكفاءة الإنتاجية (0,65) ويعزز هذا الانخفاض عن السنة السابقة بنسبة التغير بلغت (0,10) مما يعني انخفاض وحدة التخزين في إدارة المخازن لمواد الغذائية كافة ، على الرغم من تحديدها من قبل المؤشرات العالمية والبالغة كحد أقصى (180) يوم كون هذه المهام تعد من مهام الدعم الحكومي المجاني للافراد المستحقين بصورة مباشرة ، أما في سنة 2012 بلغ مقدار درجة الكفاءة الإنتاجية (0,56) مما يعني انخفاض بنبة تغير بلغت (0,13) مقارنة بالسنة السابقة ، مما يدل على انخفاض مدة التخزين نتيجة عدم وجود المكان المثالي لوحدات التخزين، في إدارة المخازن العامة في محافظة واسط ، أما في سنة 2013 بلغ درجة الكفاءة الإنتاجية للمخازن (0,41)، أي بنسبة بلغت (100%) وتشمل هذه النسبة خروج المخازن عن الخدمة الاقتصادية في فصل الصيف والشتاء إضافة إلى وحدات النقل والتفريغ داخل المخازن العامة وتمويل تلك التكاليف على عاتق الافراد بمقدار (50) دينار لكل حصة فرد ، أما في سنة2014 فقد بلغت مقدار الكفاءة الإنتاجية (0,43) أي بنسبة تغير بلغت (-0,04) عن السنة السابقة وتعود هذه الزيادة باستغلال أكبر مساحات ممكنة على الرغم من انخفاض الكفاءة الإنتاجية للمخازن عن السنوات السابقة ويكون ذلك بسبب استغلال المساحة الكلية بمقدار (2412م2) لكافة مساحة المخازن في محافظة واسط بشقيها التجهيزية والاولية ، أما في سنة 2015 بلغت درجة الكفاءة (0,22) أي بنسبة تغير (0,48) عن السنة السابقة ويعد هذا التغير هو انخفاض معلوم فضلاً عن انعدام وسائل التخزين المركزي في المحافظة فضلاً عن خروج المخازن عن الطاقة الإنتاجية والبالغة عددها (13) مخزن فعلي من أصل (41) مخزن خدمي.

ويلاحظ من خلال ما سبق عدم وصول المخازن الى الدرجة التصحيحية للاحتفاظ بالمواد الغذائية وفق الارشادات الصحية لوزارة الصحة والرقابة المركزية فضلاً عن تمويل جزء من تكاليف المواد الغذائية لكل فرد بنسبة (350)دينار من حصة المواد الممنوحة شهرياً مما يعطي

انخفاض الكفاءة الإنتاجية لوحدات التخزين وعدم استغلالها من المساحات الشاسعة التي تؤهلها الى الوصول الطاقة النظرية بهدف تطبيق السياسة الاستراتيجية للمخزون السلعي من المواد الغذائية لسنوات الدراسة كافة.

ثالثاَ: معيار تحليل معيار إنتاجية رأس المال:-

من خلال هذا المعيار يمكن بيان مدى مساهمة الوحدة النقدية من رأس المال المستثمر لدى إدارة المخازن في محافظة واسط في خلق مقدار معين من قيم الإنتاج [1]، ويعد من ضمن المعايير الجزئية للتخلص من التعدد في أسعار عوامل الإنتاج، اذ يفسر هذا المعيار العلاقة بين كميات الإنتاج ورأس المال المستثمر في العملية الإنتاجية ، اذ يبين الدلالة على كفاءته في قيم الإنتاج، ويتم قياسه وفق قانون معيار إنتاجية رأس المال ويكتب بالصيغة التالية:[2]

معيار إنتاجية رأس المال= قيمة الإنتاج/ رأس المال × 100

وتقصد هنا برأس المال الآلات والمعدات ورأس المال النقدي

الجدول (3) إنتاجية رأس المال للمدة 2010-2015

السنوات	قيمة الانتاج	رأس المال	نسبة التغير
2010	**38370232**	**467823750**	**0,082**
2011	**41103571**	**66442500**	**0,618**
2012	**46348715**	**954738750**	**0,048**
2013	**49408523**	**1363912500**	**0,036**
2014	**72895978**	**1948445625**	**0,037**
2015	**76640610**	**2783493750**	**0,027**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات شعبة المخازن في محافظة واسط للمدة 2010-2015.

من خلال الجدول (3) يبين لنا مساهمة رأس المال في بيان مقدار إنتاجية رأس المال المستثمر لسنوات الدراسة كافة ، أذ يلاحظ استخدامه عنصرين مهمين من مستلزمات الإنتاج الأساسية (رأس المال والموجودات) في وحدة المخازن في محافظة واسط، مما يعكس الدور الفعال الذي تلعبه الموجودات الثابتة والمتغير في عملية تقييم الأداء الاقتصادي للمنشأة ، أذ يلاحظ في سنة 2010 بلغت إنتاجية رأس المال (0,012) ويعود هذا الانخفاض الى قيم الإنتاج بسبب السياسة الزراعية فضلاً عن توفير العناصر الأساسية من مفردات البطاقة التموينية التي تعد حاجات أساسية تم استثمارها من قبل وزارة التجارة التي تعد من مهامها الخدمية أتجاه

(1) عبد الغفور حسن كنعان، وآخرون، تقييم كفاءة الأداء الاقتصادية للشركة العامة لصناعة الادوية في نينوى للمدة 2002- 2007 –دراسة تحليلية ومقارنة ، مجلة تنمية الرافدين ، المجلد 32، العدد 99، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2010،ص6.

(2) أحمد يحيى جودة وادي الزركاني، تقويم أداء مصنع المنار التابع لمنشأة AFICO للمدة 2016/1/1- 2017/11/30، بحث مقدم ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء،2018، ص67.

رعاية الافراد، أما في سنة 2011 ، أذ بلغ إنتاجية رأس المال (0,0618) أذ تعد هذه النسبة هي الأعلى لسنوات الدراسة بسبب تخصيص جزء من الموازنة التشغيلية لدعم مفردات الأساسية بنسبة (0,027) من مجموع رأس المال المستثمر ويبين هذا القدرة الايفائية لتلك الأموال على تسديد المستحقات المالية البالغة لتلك السنة (230,221,200)* مما انعكس بصورة مباشرة على أداء الفلاحين بنسبة بلغت (0,070) من مجموع مستحقاتهم المالية تعد تغذية مرتدة بطبيعة الأنشطة الإنتاجية للفلاحين ، أما في سنة 2012 بلغت إنتاجية رأس المال (0,048) ويفسر هذا الانخفاض عن السنة السابقة الى طبيعة السياسة الزراعية وقدرتها على توفير المستلزمات الأساسية للزراعة من أسمدة ومياه ، على الرغم من ارتفاع كميات الإنتاج في محافظة واسط وبلوغها التسلسل الثالث على مستوى محافظات العراق بقية أنتاج بلغت (463487) من مجموع المحاصيل الأساسية المساهمة في توفير مفردات البطاقة التموينية ، أما في سنة 2013 بلغت إنتاجية رأس المال المستثمر (0,036) ويضاف ذلك لمستويات الانخفاض المستمر بسبب تأجيل دفع مستحقات الفلاحين مع زيادة أعداد المشمولين في مفردات البطاقة التموينية اذ بلغ (727420) أي بنسبة زيادة عن السنوات السابقة ، اذ بلغت (2,7) من مجموع السكان المحلي لمحافظة واسط مما زاد من أعباء وزارة التجارة من توفير أكبر كميات من الغذاء للأفراد فضلاً عن توفير مساحات أكبر لتخزين المواد الغذائية أذ أن المساحة المشغولة من مجموع المخازن (30,15) من مجموع المخازن المستغلة في محافظة واسط ويفسر ذلك خروج نسبة (68.5) من مجموع المخازن المنشأة خروجها عن الخدمة بسبب عدم الصيانة وضعف الدعم الحكومي لها، أما في سنة 2014 بلغت نسبة التغير (0,037) ويعود هذا الانخفاض التدريجي الى الأسباب السابقة ، مما انعكس على رأس المال المستثمر فضلاً عن زيادة السكان كل هذه الزيادة تقابلها كميات أكبر من المواد الغذائية أذ بلغت قيمة الإنتاج السنوي لتلك السنة (728959) اذ تعد هذه النسبة ذات أثر فعال ومبار في سد النقص الحاصل في كميات مادة الطحين في المحافظة، التي تشكل نسبة (60%) من مجموع المواد الغذائية الضرورية للأفراد وإن استمرار هذا الانخفاض في رأس المال يعود الى انخفاض التخصيص المالي السنوي لحصة الفلاحين أذ يقابله زيادة في التوسع من توفير الدعم الحكومي للقطاع الزراعي عن طريق توفير السلف والسماحات للضرائب على الأراضي الزراعية ، أما في سنة 2015 بلغت إنتاجية رأس المال(0,027) يعود ذلك الى العوامل السياسية التي مر بالبلد من سيطرة الجماعات الإرهابية على أكبر كميات ممكنة من أنتاج المحاصيل الاستراتيجية في البلد في محافظة الانبار مما أثر بصورة مباشرة على كمية الإنتاج السنوي فضلاً عن القدرة التناسبية بين الإنتاج وزيادة السكان وتخصيص جزء من الموازنة التشغيلية لدعم النازحين وتضرر أكبر مساحات الزراعية في البلد كل هذه المتغيرات بصورة مباشرة على انخفاض إنتاجية رأس المال.

ويلحظ من ذلك أن بسبب انخفاض إنتاجية رأس المال والتذبذب لسنوات الدراسة يعود الى أسباب عدة منها ارتفاع حجم رأس المال المستخدم في دعم البطاقة التموينية أذ يقابله عدم توفير

* المصرف الزراعي ، محافظة واسط.

بيئة مناسبة لعملية التخزين لوضع خطط استراتيجية متوسطة الآمد لأضواء الازمات الطارئة التي تمر بالبلد، فضلاً عن زيادة الاستيراد وقلة المبيعات المحلية بسبب سعة الحجم والمقارنة بين الايراد والتكاليف للمنتوجات الأساسية لمفردات البطاقة التموينية بسبب المنافسة الأجنبية للسلع الأساسية والغذائية التي عادةً ما تمتاز بانخفاض التكاليف والاسعار المناسبة والتي عادةً من شأنها خلق أسواق منافسة لها داخل البلد ، مما يضعف ثقة الإدارة العليا للتوجه نحو السلع الأجنبية من قبل المسؤولين ، مما أعطى الحافز الأساس الى وضع سياسة الباب المفتوح امام السلع الأجنبية كل هذه اعذار من هروب رأس المال الأجنبي نحو الخارج فضلاً عن انعدام الضرائب الكمركية على تلك السلع مما شجع على المنافسة الداخلية للمنتجات الغذائية كل هذا أثر بصورة مباشرة على مستوى الزراعة والصناعة في البلد من توفير منافع مناسبة الى المواد الأساسية التي يحتاجها الفرد والمجتمع بصورة عامة .

خامساً: معيار درجة التصنيع:

يبين لنا هذا المعيار الدرجة التي تسعى إدارة المخازن في تصنيع وتوزيع قيم مستلزمات الإنتاج السلعي التي استخدمت في الإنتاج مما يعطي مؤشر الانخفاض في النسب قيم مستلزمات الإنتاج وهاذ يعكس درجة عالية من التصنيع كما موضح في الجدول (4) والعكس صحيح ، وفيما يلي معيار درجة الصنيع في إدارة العامة للمخازن في محافظة واسط :_[1]

معيار درجة التصنيع = قيمة مستلزمات السلعية المستخدمة/ قيمة الإنتاج

الجدول (4) معيار درجة التصنيع لإدارة المخازن في محافظة واسط للمدة 2010-2015

السنوات	قيمة الانتاج	قيمة مستلزمات الإنتاج السلعية	درجة التصنيع	التغيير
2010	38370232	467823750	1219,23	0
2011	41103571	66442500	1616,96	0,32
2012	46348715	954738750	2059,90	0,27
2013	49408523	1363912500	2762,48	0,34
2014	72895978	1948445625	2672,91	0,03
2015	76640610	2783493750	3631,87	0,35

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات شعبة المخازن في محافظة واسط للمدة 2010-2015.

يتضح من الجدول (4) هو بيان قدرة درجة التصنيع على التكيف وفق قيم الإنتاج ومستلزماته، اذ يلاحظ في سنة 2010 بلغت درجة التصنيع (1219,23) اذ تعد هذه النسبة هي أكثر انخفاضاً لسنوات الدراسة القادمة بسبب ارتفاع مستلزمات الإنتاج بصورة تصاعدية لباقي السنوات مع ارتفاع قيمة الإنتاج بصورة غير تناسبية أي لا تنسجم مع نسبة التصنيع ومقدار

(1) حنان عبد الباقي مصطفى ، تقويم كفاءة الأداء الاقتصادية للشركة العامة للاسمنت العراقي للمدة 1996-2005، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2008،ص84.

الكميات السلعية داخل الوحدات المخازن، اما بنسبة 2011 بلغت درجة التصنيع (1616,46) أي بنسبة اعلى من السنة السابقة بمقدار التغير بلغ (0,32) وهذه النسبة اذ ا قورنت بالزيادة السكانية لا تعد شيء بالأكثر من ذلك لجوء الوزارة الى الاعتماد على السلع الأجنبية لسد النقص الحاصل في الوحدات الإنتاج السلعي فضلاً عن ضعف السياسات والتخطيطية السنوية لرسم خطط دفاع بما تمتلكه المحافظة من قدرة إنتاجية متساوية مع زيادة السكان ، أما سنة 2012 بلغت درجة التصنيع (2059,90) تعد هذه النسبة هي الأفضل بين سنوات الدراسة السابقة ،أذ يعد هذا الارتفاع هو مؤشر جيد لمستقبل المحافظة بما يحتويه من زيادة طردية في اعداد السلع الاستراتيجية فضلاً عن الزيادة السكانية المتمثلة بأعداد المشمولين في البطاقة التموينية، أما سنة 2013 بلغت درجة التصنيع المستوى الثاني لسنوات الدراسة من بين النتائج الأعلى ويعود ذلك الى زيادة التخصيص المالي وارتفاع قيم الإنتاج وبنسب تغير بلغت (0,34)كثاني اعلى نسبة لسنوات التغيير كل هذا اثر على درجة التصنيع خصوصاً في المواد الأولية الداخلة في العملية الإنتاجية لإنتاج مادة الطحين كمادة أساسية قابلة للتدوير بين وحدات المخازن في المحافظة ،أما سنة 2014 بلغت نسبة درجة التصنيع (2672,91) وبنسبة تغير بلغت مستوى الانخفاض عن السنة السابقة بنسبة تغير (0,03-) ويعود ذلك الى السياسة العامة في البلد الازمات المتعاقبة على الرغم من ارتفاع قيم الإنتاج السنوي الداخلة في العملية الإنتاجية ، فضلاً عن تعرض مناطق شمال بغداد الى التخريب بسبب سيطرة عناصر داعش على تلك المناطق التي تشكل المرتبة الأولى بين مناطق الإنتاج السنوية لمحافظات العراق، أما سنة 2015 بلغت درجة التصنيع (3631,87) لجأن الدولة الى استخدام سياسة الطوارئ لتوفير الحاجات الأساسية من مفردات البطاقة التموينية بالاعتماد على الأسواق الخارجية من استيراد بعد مفردات البطاقة من الحنطة كسلعة وسيطة وارز والسكر من خلال الاستيراد أذ بلغت نسبة التغير السنوي هي الأعلى لسنوات الدراسة بنسبة(0,035).

ويبين ذلك هنالك تذبذب درجات التصنيع لوحدات المخازن في محافظة واسط الأعلى على الرغم من اعتماده الارتفاع بصوره تنازلية الا أن هذا الارتفاع لا يعد مؤشر جيد بسبب عدم وجود سياسة اقتصادية واضحة للبلد فضلاً عن الزيادة السكانية التي لا تتناسب مع مقدرة الخطط التموينية للبلد.

خامساً: معيار متوسط نصيب الفرد في تحقيق القيمة المضافة :-

يبين لنا هذا المعيار القيمة المضافة لكل عامل في وحدات إدارة المخازن في محافظة واسط، ويعني ذلك ان زيادة العامل الواحد يدل على تحسين الخدمات لإنجاز المهام التي أوكلت له وفق السياقات الإدارية واليومية والسنوية والتعبير عن متوسط نصيب الفرد لتحقيق القيمة المضافة يمكن بيانه في الصيغة التالية:-

متوسط نصيب الفرد في تحقيق القيمة المضافة = القيمة المضافة / عدد العمال

الجدول (5) معيار متوسط نصيب الفرد لإدارة المخازن في محافظة واسط للمدة 2010-2015

السنوات	القيمة المضافة	اعداد العاملين	متوسط نصيب الفرد في تحقيق القيمة المضافة	التغيير
2010	28389992	191	1219,23	0
2011	26846131	168	1616,96	0,75
2012	25980955	161	2059,90	0,09
2013	20311723	141	2762,48	-0,10
2014	31329138	136	2672,91	0.99
2015	17259410	117	3631,87	-0,35

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات شعبة التخطيط في محافظة واسط للمدة 2010-2015.

يبين لنا الجدول (5) مقدار متوسط نصيب الفرد في تحقيق القيمة المضافة سنوات الدراسة كافة أذ بلغت سنة 2010 قيمة متوسط نصيب الفرد في تحقيق القيمة المضافة ما مقداره (1486380)دينار ويعود هذا التغير في القيم الى ارتفاع القيمة المضافة مع زيادة أعداد العاملين لتلك السنة ،أذ بلغ اعداد العاملين لتلك السنة (191)عامل في قطاعات وادارات الشعب كافة موزعة بصورة غير متساوية حسب الاحتياج الوظيفي لكافة المهام الإدارية ،على الرغم من ارتفاع تلك الاعداد الا أن نسب متوسط نصيب الفرد منخفضة ويعود ذلك الى الإجراءات المتبعة في تلخيص طبيعة الخدمات المعتمدة بأسلوب تقليدي دون استخدام أساليب متطورة مثل تكنولوجيا المعلومات والاتمتة ،أما سنة 2011 أذ متوسط نصيب الفرد في تحقيق القيمة المضافة مقداره (159798) دينار، ويعود هذا التغير عن السنة السابقة بمقدار (0,75) على الرغم من انخفاض اعداد العاملين في الأنشطة الإدارية كافة في شعبة مخازن واسط ،أذ تعد هذه النسبة أعلى من السنة السابقة على الرغم من ارتفاع اعداد العاملين في سنة 2010 ، وزيادة القيمة المضافة في سنة 2011 يعود ذلك الى اتخاذ سياسة إجرائية نابعة من أهداف ورسالة المتضمنة عن طريق تكثيف العمل الجماعي وتضافر الجهود الجماعية في انجاز المهام لإقسام الموكلة كافة لهم حيث يشغل العامل الواحد أكثر من وظيفة تدار من قبلة ويكون ذلك بسبب التناقض العددي لأعداد العاملين وفق السياقات القانونية المتبعة من قبل الوزارة السياقات القانونية المتبعة من قبل الوزارة في إحالة من تجاوزت أعمارهم السن القانوني البالغ (65)سنة فضلاً عن اتباع سياسات وسماحات أخرى للتنقل بين كافة الدوائر الحكومية حسب الأولية القانونية عن طريق الحصول على استثناءات الى ذوي الشهداء والمتضررين من النظام السابق، أما سنة 2014 بلغ متوسط نصيب الفرد (161372)دينار ، أي بنسبة تغير بلغت (0,09) ويعود هذا التغير الى الزيادة في متوسط نصيب الفرد في تحقيق القيمة المضافة إلى انخفاض اعداد العاملين ، الا أن هذه الزيادة العكسية تطاردها اعداد قليلة من العاملين كل هذا له أثر مباشر على نصيب الفرد وهذه الفرد وهذه الزيادة الموجبة لا تعد زيادة حقيقة من ناحية المنظور الاقتصادي بسبب عدم وجود نسبة وتناسب بين ما يحصل عليه الموظف من جراء خدمته وما تنفق عليه الدولة من

مبالغ مالية كل هذا أثر بصورة مباشر على إنتاجية الفرد الواحد ،إذ ما قورنت تلك النتائج بنشاطه الفردي لقيمته المضافة وهذا الانخفاض التنازلي لا يعد تغير سلبي على العكس من ذلك بل هو إيجابي لبيان قدره الفرد على العمل تحت ظروف معينة ، علماً أن أكثر الدوائر الحكومية تمتاز بأساليب البطالة المقنعة ضمن الأنشطة الإنتاجية التي تمتلكها المؤسسات الحكومية بصورة عامة ، أما سنة 2013 بلغ متوسط نصيب الفرد تحقيق القيمة المضافة بمقدار (144054)دينار أي بنسبة تغير بلغت عن السنة السابقة ما مقداره (0,10-) ويفسر ذلك بسبب انخفاض القيمة المضافة لتلك السنة ،فضلاً عن الانخفاض المتماثل لإعداد العاملين ، أذ بلغ مجموع العاملين (141) عامل موزعين بصورة غير متساوية على كافة القطاعات الخدمية ،أذ يعد هذا الانخفاض في النسب مؤشر جيد لأنه هناك علاقة عكسية بين إعداد العاملين والقيمة المضافة لكل عامل ضمن الانشطة الخدمية والقطاعات الأخرى كافة ويعزز من دور الاستراتيجية الاحتوائية ضمن الإدارة العامة للمؤسسة الخدمية في مواجهة التغيرات الحاصلة في اعداد العاملين للمستويات الإدارية كافة ، فضلاً عن توجه الحكومية من رفع نسبة التحصيل المالي لكل فرد ممول في البطاقة التموينية بنسبة زيادة بلغت مقداره (50)دينار لسد أجور العمال الثانوي (حمال +أجور نقل)رغبة منها في تمويل جزء من التكاليف على المواطنين المستحقين ضمن خطط السنوية لسد العجز المالي بسبب الانخفاض التمويل ، أما في سنة 2014 أذ بلغ متوسط نصيب الفرد في تحقيق القيمة المضاف ما مقداره (230361)أي بنسبة تغير عن السنة السابقة بلغت (0,99)ويعود هذا التغير الى ارتفاع القيمة المضافة لتلك السنة فضلاً عن العلاقة العكسية للمقارنة بين اعداد العاملين ونسب القيمة المضافة لتلك السنوات اذ تعد هذه التغيرات عن وجود تغيراً إيجابي بين ما خططه الفرد من إضافة الى ارتفاع إنتاجية العامل لوحدة واحده من المهام الوظيفية المعتمدة لدى إدارة المخازن بصورة طردية تبعاً لقانون العرض والطلب وفق مقتضيات النظرية الاقتصادية ويعود ذلك الى زيادة التخصيص الحكومي لتلك السنة بسبب زيادة إعداد الأفراد المشمولين في مفردات البطاقة التموينية في مركز محافظة واسط مع كافة الاقضية والنواحي التابعة له بسبب الازمة الأمنية التي حدث في الثلث الأخير من سنة 2014 بسبب سيطرت المجموعة الإرهابية على تلك المناطق الأمنية مما أدى الى نزوح اعداد كبيرة الى محافظة واسط وشمول كافة الأفراد في كافة المنح المالية والغذائية مما عزز الدور الخدمي لدى الافراد العاملين في الوحدات الخدمية داخل وحدة المخازن في محافظة واسط ، إذ تعد هذه السنة أكثر السنوات للتحقيق قيمة مضافة من الخدمات بصورة طردية بين الأجور والخدمات لمجموع العاملين في القطاعات الخدمية لإدارة المخازن في واسط عن طريق استخدام استراتيجيات الطوارئ كون الإدارة تمتلك خبرات متراكمة رؤساء الوحدات الإدارية والخدمية لتكثيف الجهود الملقات على عاتقهم ،إذ تعد هذه السنة هي أكثر السنوات قبولاً بين سنوات الدراسة ،على الرغم من انخفاض الدعم الحكومي وقلة التخصيص المالي للقطاعات الخدمية في المحافظة كافة، للعمل على وفق الإمكانيات المتاحة لتلك الوحدات الخدمية في إدارة المخازن والعاملين على المستويات داخل الأنشطة الخدمية كافة، أما سنة 2015 بلغ متوسط نصيب الفرد ما مقداره (147516) دينار في تحقيق القيمة المضافة أي بنسبة تغير عن السنة السابقة بلغ (0,35-)

ويعود هذا التغير الى انخفاض القيمة المضافة لتلك السنة بمقدار (49%) عن السنة السابقة فضلاً عن انخفاض اعداد العاملين والقيمة المضافة غير متوازنة بسبب اعتماد أساليب خدمية وانتاجية من قبل وزارة التجارة عن عدم تعويض النقص الحاصل محلياً والاكتفاء عن طريق فتح أبواب الاستيراد لسد النقص الحاصل في القطاعات الاستهلاكية كافة الموجب توفيرها كل هذا أثر بصورة مباشر على اجمالي الإنتاج المحلي والقومي للبلد مما أثر على نصيب الفرد داخل الوحدات الإنتاجية والخدمية في البلد كل هذا يعود بسبب الزيادة السكانية لجميع الافراد تفوق ما هو مخطط وبين ما هو فعلي إذ بلغت الزيادة السكانية 2015 تفوق نسبة (2,7%) لمجموع المشمولين ضمن الضوابط الغذائية للوزارة أن هذه الزيادة السكانية لا تتناسب مع القدرات الإنتاجية للأفراد ،فضلاً عن الإنتاج المحلي لكافة السلع الضرورية على الرغم من تصدر المحافظة لتلك للسنة المرتبة الثالثة من انتاج محصول الحنطة والشعير بعد محافظتي الانبار وديالى.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1- نستنتج من خلال احتساب معيار القيمة المضافة بان هناك انخفاضاً في مستوى القيمة المضافة في سنة 2011 اذ بلغت حوالي (26846131) وذلك من خلال مقارنة مع السنة السابقة 2010 اذ كانت حوالي (28389992) نتيجة الضعف الدعم الحكومي والعجز المالي في الموازنة العامة الاتحادية .

2- يستخدم معيار الكفاءة الإنتاجية لبيان قدرة المخازن على استيعاب في تخزين المواد المستهلكة من البطاقة التموينية ، فضلاً عن رسم السياسات التنموية بتوضيح نقاط القوة والضعف في الأنشطة الخدمية في القطاع الغذائي.

3- يتضح من خلال استخدام معيار الكفاءة الإنتاجية عدم استقرار الكفاءة خلال السنوات الدراسة من 2010-2015 نتيجة الاعتماد على مفردات البطاقة التموينية والقدرة التخزينية قد تصل اقصر مدة هي 3 أيام واكبر مدة 7 أيام لتدني مستوى المخازن وعدم وجود تبريد مركزي الذي يتناسب مع صلاحية المواد الغذائية

التوصيات:

1- ضرورة قيام إدارة المخازن بوضع الخطط البحثية والتطويرية من اجل مواكبة التطورات في العملية الإنتاجية في مجال الصناعة الغذائية من خلال التواصل مع المراكز البحثية وأصحاب الخبرات لتحسن مستوى الإنتاج ونوعيته بالاعتماد على الوسائل والأساليب الحديثة في إدارة المخازن .

2- يوصي بتدريب العاملية وفق الطرق الحديثة من اجل الاستفادة منهم في رفع مستوى التكنولوجيا المستخدمة في إدارة المخازن والمحافظة عليها فضلاً عن الخبرات العلمية والمهارات المكتسبة التي لها دور فعال في تطوير تخزين الإنتاج ودرجة التصنيع.

3- الاهتمام بالآراء والتوصيات الزبون بهدف تقديم منتجات تلبي حاجاتهم وتكسب رضاءهم فضلاً عن مشاركته في فهم وادراك متطلبات الزبون الوطني.

المصادر والمراجع:

1- أحمد براهيم محمد، دور المنشأة الصناعية الصغيرة في عملية التنمية في العراق للمدة 1990-2013، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد78، 2009.

2- أحمد عبد الله سلمان الوائلي، اختيار مؤرات ومعايير تقويم الأداء الاقتصادي والمالي- دراسة تطبيقية لشركة صناعة الاصباغ الحديثة- قطاع مختلط، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2003.

3- أحمد يحيى جودة وادي الزركاني، تقويم أداء مصنع المنار التابع لمنشأة AFICO للمدة 2016/1/1- 2017/11/30، بحث مقدم ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء،2018.

4- حسين سلمان زكي، نموذج رياضي مقترح لتخصيص التكاليف والتكاليف المشتركة في المؤسسات الصناعية في ضوء نظرية الوكالة"، مجلة الإدارة العامة، المجلد ٤٠ ،العدد الأول، الرياض، السعودية

5- حمزة محمود الزبيدي، تقييم الأداء والتبوء بالفشل، دار الورق للنشر والتوزيع، عمان،2004.

6- حميد جاسم الجميلي واخرون، الاقتصاد الصناعي، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر،1989.

7- حنان عبد الباقي مصطفى ، تقويم كفاءة الأداء الاقتصادية للشركة العامة للاسمنت العراقي للمدة 1996-2005، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2008.

8- رقية خلف حميد الجبوري، السياسة الزراعية وأثرها في الامن الغذائي في بعض البلدان العربية، اطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد، 2011.

9- شحاذة نظمي، إدارة الموارد البشرية ، طبعة أولى، دار الصفاء للطباعة و النشر و التوزيع، عمان، 2000.

10- عبد الغفور حسن كنعان، اقتصاديات الإنتاج الصناعي، دار الحدباء للطباعة والنشر، الموصل، العراق،2006.

11- عبد الغفور حسن كنعان، وآخرون، تقييم كفاءة الأداء الاقتصادية للشركة العامة لصناعة الادوية في نينوى للمدة 2002- 2007 –دراسة تحليلية ومقارنة ، مجلة تنمية الرافدين ، المجلد 32، العدد 99، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2010.

12- عدي ناهي حسن، التحليل المكاني لمخازن تجارة المواد الغذائية في مدينة بغداد، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2016 .

13- محمد هشام خواجيك، دراسة الجدوى للمشروعات الصناعية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2004.

14- هدى صالح محمد، معوقات انتاج وتسويق الخضر والفاكهة في الأسواق العربية خلال المدة من 2003-2007، رسالة ماجستير، التخطيط التنموي، جامعة القاهرة، 2009.